في اسرائيل مع عدد من أطقم صواريخ «باتريوت»، وممثلين عن سلاح الجو، و«هيئة تطوير الوسائل القتالية»، والصناعة الجوية، ووزارة الدفاع. وتبيّن، بنتيجة تلك التحقيقات، ان مجموع صواريخ «باتريوت» التي أُطلقت من اسرائيل، في خلال حرب الخليج، لم تتمكّن من إصابة أكثر من صاروخ «سكود» واحد إصابة مباشرة، في حين ألحقت أضراراً جانبية بصاروخين آخرين. ولكن فدهتسور أكد في شهادته، أيضاً، ان أنظمة صواريخ «باتريوت» ما زالت قادرة على تحقيق اصابات مباشرة ضد الصواريخ البالستية في حال استخلاص الدروس الصحيحة من حرب الخليج[٢٣].

هل كانت هذه المعلومات المحرجة بالنسبة للصناعات العسكرية الاميركية من بين العوامل التي ساهمت في تصعيد أزمة تسريب التقنية الاميركية من اسرائيل الى دول العالم الثالث؟ وهل قصدت اسرائيل، بتوقيت الكشف عن فاعلية ـ أو عدم فاعلية ـ صواريخ «باتريوت» في تلك الاثناء بالذات، الرد على ضغوط لوبي الصناعات العسكرية الاميركية من جهة، والضغوط السياسية للادارة الاميركية من جهة أخرى؟

من الصعب تقديم اجابة دقيقة عن حقيقة نوايا الطرفين في «حرب العصابات» التي كانت دائرة في تلك الاثناء بين مؤيدي اسرائيل ومعارضيها داخل الادارة الاميركية، ولكن المؤكد ان الكشف عن هذه المعلومات ترافق مع وصول اللجنة الاميركية الخاصة بالتحقيق في صحة تقارير الاستخبارات الاميركية بشأن تسريب التقنية العسكرية الاميركية من اسرائيل. وعلى الرغم من الضجة الاعلامية الكبيرة التي رافقت وصول هذه اللجنة، والاستياء الاسرائيلي لهذه «السابقة المهينة» والخطيرة في تاريخ العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية[٢٤]، والتأكيدات الاميركية المختلفة بشأن صحة المعلومات المتعلّقة بتسريب التقنية العسكرية الاميركية، الاّ ان التقرير النهائي للجنة التحقيق الاميركية أعلن براءة اسرائيل من أي خرق للاتفاق المتعلّق بعدم نقل التقنية الاميركية التي تحصل عليها اسرائيل الى أطراف أخرى. وفي محاولة لاسدال الستار على هذا الفصل المحرج من العلاقات بين واشنطن وتل ـ أبيب، وجّهت مصادر الخارجية الاميركية اصابع الاتهام الى «اولئك الذين سرّبوا تقارير استخباراتية، [والذين] يتوجب عليهم الاعتذار للولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، في آن»[٢٥].

وفي محاولة لتجنّب المزيد من الاحراج بين الطرفين، والتعتيم، في الوقت نفسه، على النشاط الاسرائيلي في مجال تصدير الاسلحة والتقنية العسكرية المتطورة، فرضت اسرائيل حظراً على نشر مقاطع معيّنة من تقرير مراقب الدولة السنوي تتناول تفاصيل صادرات اسرائيل العسكرية[٢٦]، وفي المقابل، أعلنت وزارتي الدفاع والصناعة والتجارة في اسرائيل عن إقامة لجنة مشتركة لتنسيق الرقابة على صادرات التقنية الخاصة بالصواريخ والقطع اللازمة لصناعتها. وتعتبر هذه اللجنة عنصراً هاماً في نظام الرقابة الشامل الذي التزمت اسرائيل باقامته لدى انضمامها الى الاتفاق الدولي الخاص بمنع انتشار الصواريخ (MTCR) ، على أثر ضغوط اميركية قوية، وتجميد صادرات معدّات حسّاسة للغاية من الولايات المتحدة الاميركية الى اسرائيل. وبحسب بنود هذا الاتفاق، تنقسم التقنية الخاصة بالصواريخ الى فئتين: الاولى، تشمل الصواريخ والطائرات بدون طيّار القادرة على نقل حمولة ٥٠٠ كيلوغرام الى مسافة ٣٠٠ كيلومتر أو أكثر؛ بالاضافة الى معدّات تصوير وآلات أخرى مختلفة. وتسمح تعليمات التصدير الاسرائيلية بتصدير الصواريخ، فقط، الى الدول الموقّعة على الاتفاق الدولي وهي: الولايات المتحدة الاميركية، ايطاليا، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، كندا، النمسا، استراليا، بلجيكا، الدنمارك، هولندا، لوكسمبرغ، النرويج، نيوزيلندا، اسبانيا، السويد وسويسرا. أمّا الفئة الثانية، فإنها تشمل العديد من الاجزاء وقطع الغيار اللازمة لبناء الصواريخ ومنصّات اطلاقها التي